المنظمة العربية لمكافحة الفساد
The Arab Anti-corruption Orginasation

المنظمة العربية لمكافحة الفساد

مقتطفات من الوثيقة المرجعية الجامعة

ملخص بحث أولي حول مكافحة الفساد

وخطة عمل مبدئية

تأصيل مفهوم الفساد في التراث: -

الفساد في اللغة والاصطلاح يُعرف على أنه الخروج عن منهج وشَرعة الخير والحق والإنصاف وعدم التعدي على الحقوق والقيّم التي شرعها الله سبحانه وتعالى وتعارف عليه الناس عرفًا، وكرستها العقود الاجتماعية والدساتير والقوانين. ويشمل الفساد مجموعة متنوعة من الأفعال والسلوكيات السلبية التي تضر بالأفراد والمجتمع والبيئة. ويُعتبر الفساد من كبائرالموبقات، وله آثار مدمرة تطال جلّ ركائز القوة والمنعة بالمجتمعات والدول والمجموعات الاقليمية. إن العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تنهي وتحذر من الفساد. وتأمر بالعدل والإحسان والإصلاح وتنزيه الأقوال والأفعال من كل ما هو مكروه وغير جائز عرفًا وقانونًا وشرعا.

آيات من الذكر الحكيم تظهر الموقف من الفساد: -

يقول الله تعالى في سورة البقرة (آية 205): ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾. تتحدث هذه الآية عن الذين يسعون فسادا في الارض بعد أن يتمكنوا من السلطة والنفوذ، ويهلكون الزرع والنسل كما يفعل العدو الصهيوني في قطاع غزة العزة وفي فلسطين ولبنان واليمن وغيرها من الدول العربية والاسلامية.

وفي سورة الأعراف (آية 56): ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. وهذا أمر من الله تعالى بأن لا تُفْسدوا في الأرض بأيّ نوع من أنواع الفساد، بعد إصلاحها ببعثة الرسل -عليهم السلام- وعُمْرانها. إن رحمة الله قريبة من المحسنين.

وفي سورة القصص (آية 77): ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾. ويتضمن تفسير هذه الآية النصح بالعمل للآخرة دون اهمال الدنيا، كما يحذر من السعي في الأرض بالفساد والإفساد.

وفي سورة الروم (آية 41): ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾. تشير هذه الآية إلى أن الفساد في الأرض والبحر هو نتيجة لأفعال المجرمين من جماعات البشر، وهذا ليظهر لهم عاقبة أعمالهم لعلهم يعودون إلى الحق.

وفي سورة الفجر (آية 12): ﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾. والتفسير: إن هؤلاء الذين استبدُّوا، وظلموا في بلاد الله، فأكثروا فيها بظلمهم الفساد، فصب عليهم ربُّك عذابا شديدا. إنَّ ربك - أيها الرسول - لبالمرصاد لمن يعصيه، يمهله قليلا ثم يأخذه أَخْذَ عزيز مقتدر.

وفي الرحمن (آية 9). {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}. تدعو هذه الآية إلى أهمية تحقيق العدالة في كل المعاملات وتجنب الظلم والغش.

وفي سورة الحشر (آية 9). {وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}. والشحيح بخيل بما يملك وحريص على طلب الزيادة، لذا فالشح صنو للطمع والفساد.

يقول الله تعالى في سورة النساء (آية 58): {إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ}.

الفساد في هدي السنة النبوية: -

- الحديث عن الرشوة: قال النبي صلى الله عليه وسلم "لعن الله الراشي والمرتشي" (رواه الترمذي). والرشوة من أشكال الفساد المالي التي تضر بالعدالة وتؤدي الى انتشار الظلم.
- الحديث عن الغش: قال النبي صلى الله عليه وسلم "من غش فليس منا" (رواه مسلم). فالغش هو شكل من أشكال الفساد الاخلاقي والمالي، ويؤدي الى فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع.
- الحديث عن الظلم: قال النبي صلى الله عليه وسلم "اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة" (رواه مسلم). إن الظلم من أخطر أشكال الفساد، سواء أكان ظلما في الحقوق أو المعاملات.
- الحديث عن أكل أموال الناس بالباطل: قال النبي صلى الله عليه وسلم "إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة" (رواه البخاري). يشير الحديث إلى الفساد المالي من خلال أو عن طريق استغلال الأموال العامة أو الخاصة بطريق غير شرعية.
- الحديث عن الفتن والفساد في الأمة: قال النبي صلى الله عليه وسلم "إنها ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن تشرف لها تستشرفه، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به" (رواه البخاري ومسلم). وفي هذا الحديث يحذر النبي صلى الله عليه وسلم من الفتن التي يمكن أن تكون سببا في انهيار المجتمع والأخلاق، ويدعو إلى الابتعاد عن السعي وراءها.
- الحديث عن أهمية الصدق والنزاهة: قال النبي صلى الله عليه وسلم "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء" (رواه الترمذي). ويبرز هذا الحديث قيمة الأمانة والنزاهة في المعاملات التجارية، ويشير الى ان الفساد يتناقض مع تلك القيم العلا.

أسباب الفساد: -

كما هو معلوم ترفض العقود الاجتماعية والدساتيروالقوانين بشدة كل أشكال الفساد. ولفهم أسباب الفساد من منظور واقعي وعملي، يمكن تحليلها من خلال عدة عوامل اقتصادية واجتماعية مثل: -

- ضعف منظومة الأخلاق: مثل غياب الأمانة، والصدق، والعدل التي تحث على السلوك الأخلاقي في كافة التعاملات. إن الابتعاد عن هذه القيم العلا يفتح الباب أمام الفساد. كما إن الطمع في المال والسلطة والجاه يمكن أن يدفع الناس إلى الفساد والاختلاس والرشوة لتحقيق مكاسب مادية سريعة.
- ضعف المؤسسات الكفؤة والفعّالة والرقابة المجتمعية: فحينما تغيب الرقابة الاجتماعية و/أو الحكومية الفعّالة، يكون الفساد أكثر انتشارًا. عادة القوانين وحدها لا تكفي إذا لم تُفعل أو تطبق بشكل عادل وكفؤ وفعّال.
- المحسوبية والمحاباة: عندما يتم تفضيل الولاء على أسس من العلاقات الشخصية بدلاً من الكفاءة، يؤدي ذلك إلى انتشار الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي: إن الفقر والفاقة والحاجة والمسكنة يمكن أن يدفعوا بعض الأفراد إلى ولوج طريق الفساد كوسيلة للإثراء غير المشروع على حساب الغير، وفي بعض الأحيان لتدبير لقمة العيش. وفي مثل هذه الحالات، يوصى بتقديم العون للفقراء وتطبيق برامج وخطط العدالة الاجتماعية للحد من هذه الفوارق الطبقية.
- غياب الحوكمة العادلة والإصلاح: فهما يشجعان على العدالة في الحقوق والفرص والحكم بالعدل وتطبيق النظام بشكل منصف بين الناس.
- ضعف الدعوة إلى نبذ ومكافحة الفساد: إن الإصلاح المستمر في المجتمعات ورفض أي شكل من أشكال الفساد يحقق المنافع التي لا حصر لها للجماعة والمجتمع والدول والاقليم ككل.

أنواع الفساد: -

- الفساد الأخلاقي: الانحراف عن الاخلاق والقيم العلا، مثل الكذب، الغش، الفجور، والخيانة.
- الفساد المالي: مثل الربا، السرقة، الرشوة، وأكل أموال الناس بالباطل، والاثراء غير المشروع على حساب الغير.
- الفساد السياسي: يتمثل في الظلم والاستبداد وانتهاك حقوق الأفراد والجماعات.
- الفساد البيئي: الإضرار بالبيئة والإسراف في استخدام الموارد الطبيعية.

تطبيقات بعض القواعد الفقهية في نبذ ومكافحة الفساد: -

على سبيل المثال لا الحصر، هناك عدة قواعد فقهية تسهم في مكافحة الفساد، منها:

- قاعدة "الضرر يزال": تعني أن أي ضرر يلحق بالأفراد أو المجتمع يجب إزالته. و يعتبر الفساد ضررًا يهدد مصالح الأفراد والمجتمع، وبالتالي يجب محاربته وإزالته من خلال قوانين وتشريعات تكرس وتحافظ على النزاهة والعدالة.
- قاعدة "سد الذرائع": سد الذرائع تعني منع أي فعل أو قول يؤدي إلى الفساد. فمن خلال هذه القاعدة، يمكن وضع تشريعات تمنع الأفعال التي تؤدي إلى الفساد مثل الرشوة أو المحاباة، حتى لو كانت هذه الأفعال في ظاهرها مشروعة ولكنها تنطوي على حيَل غير جائزة عرفًا أو قانونا.
- قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب": إذا كان تحقيق العدالة والنزاهة واجبًا، فإن الوسائل التي تؤدي إلى ذلك مثل الشفافية، المحاسبة، والحوكمة وتطبيق القانون تصبح واجبة.
- قاعدة "التيسير في المعاملات": من الهام تسهيل المعاملات المالية والإدارية لتقليل المكتبية والبيروقراطية التي قد تفتح باب الفساد. ويساعد تسهيل الإجراءات والمعاملات في الحد من الرشوة والمحسوبية التي قد تظهر في ظل تعقيد الأنظمة الإدارية والمكتبية.

نظريات ومفاهيم ذات صلة: -

- نظرية الحوكمة (**Governance Theory**):

من الهام تحديد المفاهيم والنظريات الأساسية التي تستخدمها الدراسات المعاصرة في تحليل الفساد، مثل نظرية الحوكمة، نظرية الوكالة، ونظرية الفساد الإداري، و نظرية الفساد السياسي. إن الدراسات المعاصرة في تحليل الفساد تعتمد على عدة مفاهيم ونظريات أساسية لتحليل أسبابه، وأشكاله، وطرق مكافحته. ومن أهم ما يتصل بهذه النظريات والمفاهيم، يتبين أن الحوكمة الجيدة عنصر أساسي في محاربة الفساد. وتعرّف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات العامة والخاصة بطريقة شفافة، مسؤولة، وقائمة على القوانين.

أبرز مفاهيم الحوكمة المتعلقة بالفساد:

- الشفافية: تضمن وضوح العمليات والإجراءات، ما يقلل من فرص التلاعب والفساد.

- المساءلة: تعني محاسبة المسؤولين على أفعالهم واتخاذ التدابير القانونية عند حدوث أي تجاوزات.

- سيادة القانون: التأكيد على تطبيق القوانين بشكل عادل ومتساوٍ على الجميع.

- نظرية الوكالة (**Agency Theory**):

هذه النظرية تُعنى بالعلاقة بين "الوكيل" و"الأصيل". في المؤسسات العامة أو الخاصة، الوكيل (الموظف أو المسؤول) يكون مكلفًا من قبل الأصيل (المواطنين أو المساهمين) للقيام بمهام معينة. لكن في بعض الأحيان، قد يتصرف الوكيل بطريقة تخدم مصالحه الشخصية بدلاً من مصالح الأصيل، ما يؤدي إلى حدوث الفساد.

ومن أبرز مفاهيم نظرية الوكالة:

- تكاليف الوكالة: تشير إلى التكاليف المرتبطة بمراقبة الوكيل والتأكد من عدم وقوعه في الفساد.

- مشكلات الحوافز: إذا لم تكن الحوافز المقدمة للوكيل ترتبط بشكل كافٍ بمصلحة الأصيل، فقد يغري ذلك الوكيل إلى اتخاذ قرارات فساد.

- نظرية الفساد الإداري (**Administrative Corruption**):

يشير إلى إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين الإداريين في القطاع العام بهدف تحقيق منافع شخصية. يشمل الفساد الإداري الرشوة، المحسوبية، التلاعب بالعقود، وسوء استخدام الموارد العامة. ويرتبط هذا النوع من الفساد بضعف الإدارة ونظم الرقابة والحوكمة في المؤسسات العامة. ومن مظاهر الفساد الإداري: الرشوة والمحاباة والاختلاس.

- الفساد السياسي (**Political Corruption**):

يشير إلى إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية، وغالبًا ما يحدث هذا النوع من الفساد على مستوى عالٍ من الحكومة. يشمل الفساد السياسي التلاعب بالانتخابات، استخدام المال السياسي، والتحالفات غير القانونية.

مظاهر الفساد السياسي: شراء الأصوات للتأثير على نتائج الانتخابات، والاحتكار السياسي للسيطرة على والاستبداد بالسلطة السياسية لفترات طويلة من خلال وسائل غير قانونية أو غير مشروعة، والعلاقات بين السياسيين ورجال الأعمال، حيث العلاقات السرية بين السياسيين وأصحاب النفوذ الاقتصادي قد تؤدي إلى منح امتيازات اقتصادية غير مشروعة.

- النظرية المؤسسية (**Institutional Theory**):

تركز هذه النظرية على الدور الذي تلعبه المؤسسات في تشكيل السلوكيات، بما في ذلك الفساد. وتشير النظرية إلى أن ضعف المؤسسات وعدم تماسك القوانين والمؤسسات الرقابية يمكن أن يؤدي إلى تفشي الفساد. غير إن المؤسسات القوية والفعالة والكفؤة تستطيع أن تحد من الفساد من خلال وضع قواعد واضحة ومراقبة تنفيذها.

- نظرية الاختيار العقلاني (**Rational Choice Theory**):

تفترض هذه النظرية أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية ويقومون باتخاذ قراراتهم بناءً على حساباتهم الراشدة للمكاسب والخسائر. وفي سياق الفساد، قد يقرر الشخص الانخراط في أعمال فساد إذا كانت الفوائد المتوقعة أعلى من التكاليف المحتملة (العقوبات أو الضرر الشخصي).

أبرز مفاهيم النظرية:

- تكلفة الفساد: إذا كانت عقوبة الفساد أقل من المكاسب المحتملة، فإن الأفراد قد يميلون إلى الفساد مع ضعف وازع الأخلاق.

- مكافآت الفساد: تزايد فرص الكسب الشخصي من خلال الفساد يزيد من احتمال وقوع الأفراد فيه.

- نظريات التنمية والفساد (**Development and Corruption Theories**):

تتعلق هذه النظريات بالعلاقة بين الفساد ومستويات التنمية. في الدول ذات الدخل ومعدلات التنمية المنخفضة والأنظمة السياسية غير المستقرة، قد يكون الفساد أكثر انتشارًا بسبب ضعف المؤسسات والقوانين.

- النظرية الثقافية (**Cultural Theory**):

تركز على الدور الذي تلعبه الثقافة والقيم الاجتماعية في تشكيل سلوكيات الفساد. في بعض الثقافات، قد يُنظر إلى المحسوبية أو الرشوة كأمر طبيعي أو مقبول اجتماعيًا، ما يؤدي إلى انتشار الفساد على نطاق واسع.

تُظهر النظريات المعاصرة أن الفساد ليس فقط مسألة فردية تتعلق بأخلاقيات الشخص، بل هو مشكلة معقدة تتأثر بالبنية المؤسسية، العلاقة بين السلطة والمجتمع، والعوامل الاقتصادية والسياسية. ولتقليل الفساد، يجب تعزيز الحوكمة، وتطبيق القوانين بشكل صارم، وتحسين الرقابة على الوكلاء والمسؤولين.

وتتطلب مكافحة الفساد فحص الأدوات والاستراتيجيات التي يمكن أن تقلل من انتشار الفساد وتعزز الشفافية والمساءلة. أبرز الحلول في هذا السياق:

- تعزيز الحوكمة الراشدة:

تعتمد الحوكمة الجيدة على الشفافية، المساءلة، وسيادة القانون، وهي أسس أساسية لمحاربة الفساد. تحسين الحوكمة يشمل:

- تفعيل دور الرقابة: تفعيل هيئات الرقابة ومراجعة الحسابات، بحيث تكون مستقلة وقادرة على كشف الفساد ومعاقبة المخالفين.

- الشفافية في إدارة الموارد: إعلان المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد العامة، المناقصات الحكومية، والصفقات الكبرى بشكل مفتوح للجمهور، مما يقلل من إمكانية التلاعب أو إساءة الاستخدام.

- تعزيز الحوكمة يساعد في خلق بيئة يصعب فيها إخفاء الأنشطة الفاسدة. الأنظمة الشفافة والمساءلة تزيد من تكلفة الانخراط في الفساد وتقلل من احتمال النجاح في ذلك. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذه الحلول على وجود إرادة سياسية قوية واستقلالية الهيئات الرقابية.

- عدم ابطاء تنفيذ العقوبات القانونية الرادعة للفساد:

يمكن لتشديد العقوبات القانونية والإسراع بتنفيذها أن يقلل من الفساد إذا كانت القوانين تُطبق بفعالية على الجميع دون تمييز. ومع ذلك، إذا لم تكن هناك إرادة سياسية لتطبيق القانون أو إذا كانت هناك تدخلات سياسية لحماية الفاسدين، فإن تشديد وتنفيذ العقوبات وحدهما قد لا يكون كافيًا.

- تعزيز الشفافية (**Open Government**):

يشير مفهوم "الحكومة المفتوحة" إلى إتاحة المعلومات العامة بسهولة للمواطنين والمهتمين، بما في ذلك الميزانيات، والعقود، والإجراءات الحكومية. تجعل هذه الشفافية من السهل مراقبة الأعمال الحكومية واكتشاف الفساد. وتتيح الشفافية للمواطنين والمجتمع المدني الوصول إلى المعلومات التي تساعدهم في مراقبة العمل الحكومي وكشف الأنشطة المشبوهة. لكن نجاح هذه الحلول يعتمد على قدرة الجمهور على الاستفادة من المعلومات المتاحة وعلى وجود مؤسسات مستقلة قادرة على اتخاذ إجراءات قانونية.

- تقوية المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

يلعب المجتمع المدني والإعلام المستقل دورًا رئيسًا في كشف الفساد. فمن خلال تقوية دور المنظمات غير الحكومية والإعلام في مراقبة الأنشطة الحكومية، يمكن تقليص الفساد بشكل كبير. إن الإعلام والمجتمع المدني هما عينان على الحكومة، إذ يستطيعان كشف الفساد ونشر الوعي حوله. ولكن في بعض الحالات، قد يتعرض الإعلام المستقل والمجتمع المدني لضغوط سياسية أو اقتصادية تحد من قدرتهما على العمل بحرية. لذلك، يجب ضمان استقلاليتهما وحمايتهما من الاستهداف والمضايقات.

- تعزيز الرقابة المالية والاقتصادية:

تطبيق أنظمة رقابية مالية قوية مثل التدقيق المالي الداخلي والخارجي على كل المؤسسات العامة، يساعد في الكشف المبكر عن أي تجاوزات مالية. كما إن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الرقابة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة يمكن أن يسهم في اكتشاف الفساد بشكل أسرع وأكثر دقة. وتتيح الرقابة المالية الفعالة اكتشاف الفساد المالي في مراحله الأولى. وتساعد أنظمة التدقيق الحديثة في جمع وتحليل البيانات للكشف عن الأنماط المالية غير العادية التي قد تشير إلى وجود فساد. لكن يجب أن تكون هذه الأنظمة مستقلة عن التأثيرات السياسية لتكون فعالة.

- إصلاح النظام الإداري:

البيروقراطية والمكتبية المفرطة أو ضعف النظام الإداري يمكن أن يسهم في خلق بيئة مواتية للفساد. ويؤدي إصلاح النظام الإداري ليصبح أكثر كفاءة وشفافية في تقليل الفرص التي قد يستغلها الفاسدون. كما إن إصلاح النظام الإداري، بما في ذلك تقليل التعقيدات الإدارية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة (مثل الخدمات الإلكترونية) يمكن أن يقلل من فرص الفساد. وقد تدفع البيروقراطية المعقدة الأفراد للجوء إلى الرشوة لتسريع الإجراءات. لذا يجب تحسين الحوافز للموظفين، حيث إن أحد أسباب الفساد الإداري هو ضعف الرواتب والحوافز المقدمة للموظفين في القطاعين العام والخاص.

- التعليم والتوعية بمخاطر الفساد:

تعزيز الثقافة العامة حول مخاطر الفساد وأضراره على المجتمع من خلال المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية يساهم في بناء جيل أكثر وعيًا برفض الفساد. فالتوعية والتعليم يلعبان دورًا حاسمًا في محاربة الفساد على المدى الطويل.

- العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت الاقتصادي الفاحش:

التفاوت الاقتصادي الكبير قد يؤدي إلى زيادة الفساد، خاصة بين الطبقات الفقيرة التي قد تلجأ إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق دخل إضافي. تقليل هذا التفاوت من خلال إعادة توزيع الثروة يمكن أن يقلل من الدوافع وراء الفساد.

مؤشرات الحوكمة العالمية:

هي مجموعة من المعايير التي تهدف إلى قياس مدى فعالية الأنظمة الحكومية، الشركات، والمؤسسات في إدارة الشؤون العامة والموارد. وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى الشفافية، المسؤولية، النزاهة، وفعالية القرارات والسياسات. وتتنوع هذه المؤشرات بناءً على المصدر والمنهجية المستخدمة، لكن هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة عالميًا والتي تُستخدم لقياس الحوكمة على مستوى الدول. أهم هذه المؤشرات هي:

1. مؤشرات الحوكمة العالمية (**WGI -Worldwide Governance Indicators**):

وهي مجموعة من المؤشرات التي يتم إصدارها سنويًا من قِبل "البنك الدولي". تغطي هذه المؤشرات أكثر من 200 دولة، وتقوم بتقييم ستة أبعاد رئيسية للحوكمة:

- المساءلة والمشاركة الديمقراطية (**Voice and Accountability**): يقيس مدى مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة، ومدى احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف (**Political Stability and Absence of Violence**): يقيس احتمال حدوث اضطرابات سياسية أو عنف سياسي مثل الانقلابات أو الإرهاب.
- فعالية الحكومة **(Government Effectiveness)**: يقيس جودة الخدمات العامة وكفاءة البيروقراطية ومدى فعالية سياسات الحكومة.
- الجودة التنظيمية **)Regulatory Quality(:** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تعزز تنمية القطاع الخاص.
- سيادة القانون (**Rule of Law**): يقيس مدى احترام القوانين، ومدى ثقة المواطنين والشركات في القوانين وفي النظام القضائي.
- مكافحة الفساد **(Control of Corruption) :** يقيس مدى انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين وفي مختلف القطاعات.

2. مؤشر الشفافية الدولية (**Corruption -Transparency International CPI -Perception Index**):

يصدر سنويًا عن منظمة الشفافية الدولية، وهو يقيس مستوى الفساد في القطاع العام بناءً على إدراك الخبراء ورجال الأعمال. ويتم ترتيب الدول حسب درجة نزاهتها وشفافيتها.

3. مؤشر الحوكمة الاقتصادية (**EGI -Economic Governance Index**):

يقيس قدرة الدول على إدارة الاقتصاد الوطني بطريقة تعزز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية والسياسات الاقتصادية.

4. مؤشر التنمية البشرية (**HDI -Human Development Index**):

على الرغم من أن هذا المؤشر لا يركز بشكل مباشر على الحوكمة، إلا أنه يعكس مدى قدرة الدول على تحقيق تنمية مستدامة لشعوبها، ويعتبر أحد الأدوات المستخدمة لقياس جودة الإدارة الحكومية من خلال معايير مثل الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

5. مؤشر حرية الصحافة (**World Press Freedom Index**):

تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" ويقيس مدى حرية الصحافة والإعلام في البلدان، والتي تُعتبر عنصرًا مهمًا في تعزيز الشفافية والمساءلة.

6. مؤشر الديمقراطية (**Democracy Index**):

يصدر عن وحدة الذكاء الاقتصادي (Economist Intelligence Unit)، ويقيم حالة الديمقراطية في الدول استنادًا إلى عدة معايير مثل العمليات الانتخابية، الحريات المدنية، ومشاركة المواطنين في العملية السياسية.

7. مؤشر الفساد العالمي (**Global Corruption Barometer**):

يقيس وجهات نظر وسلوك المواطنين بشأن الفساد على مستوى العالم، بما في ذلك كيف يؤثر الفساد على حياتهم اليومية.

8. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (**Doing Business Index**):

يصدر عن البنك الدولي، ويقيس مدى سهولة بدء وتشغيل الأعمال في دولة معينة من خلال تقييم الإطار التنظيمي ومدى تسهيل الإجراءات الحكومية.

9. مؤشر التنافسية العالمية (**GCI -Index Global Competitiveness**):

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيّم قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بناءً على عدة عوامل تشمل الحوكمة والاستقرار السياسي والإطار التشريعي.

10. مؤشر جودة المؤسسات (**Institutional Quality Index**):

يقيس جودة المؤسسات الحكومية ومدى كفاءتها في تقديم الخدمات وحفظ الحقوق وضمان العدل والمساواة بين المواطنين.

أهمية مؤشرات الحوكمة: -

- تحسين الشفافية والمساءلة: توفر هذه المؤشرات بيانات دقيقة يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية.
- تحفيز الإصلاحات: تشجع الدول التي تحصل على درجات منخفضة على تنفيذ إصلاحات لتحسين أدائها في مجالات الحوكمة المختلفة.
- جذب الاستثمارات: توفر مؤشرات الحوكمة مقياسًا للمستثمرين الدوليين حول بيئة العمل والاستقرار السياسي في دولة معينة.
- تقييم فعالية السياسات العامة: تساعد الحكومات على تقييم مدى نجاح سياساتها العامة واتخاذ قرارات مدروسة بناءً على نتائج هذه المؤشرات.

تُعد مؤشرات الحوكمة العالمية أدوات هامة لتقييم الأداء الحكومي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه المؤشرات تسهم في توجيه الحكومات نحو تحسين جودة الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ودعم التنمية المستدامة.

أركان مكافحة الفساد: -

تعتمد مكافحة ونبذ الفساد على عدة أركان أساسية تساهم في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المجتمع. من أبرز هذه الأركان تحقيق ما يلي: -

- العدل والمساواة والمساءلة وكفاءة تفعيل التشريعات وتنفيذ القوانين ضد الفساد
- تفعيل التشاركية والديمقراطية والشورى للقضاء على الاستبداد والفساد
- المؤسسات الفعّالة الكفؤة التي تكرس الحوكمة والإدارة الرشيدة
- التعليم والتوعية والتثقيف من أجل تفعيل الامتثال والشفافية والإفصاح
- علو مستويات الثقة بين المواطنين والقطاعين الخاص والخيري ومؤسسات الدولة

هذه الأركان تتقاطع فيما بينها وتعمل معًا لضمان تقليل فرص الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. ومن الهام وجود آليات لحماية الشهود والمبلغين عن الفساد، لضمان قدرتهم على تقديم المعلومات دون الخوف من الانتقام. ويجب أن تتمتع المؤسسات الرقابية والتنفيذية بالاستقلالية التامة عن الضغوط السياسية أو الاقتصادية، لتتمكن من أداء مهامها بكفاءة ودون تمييز. كما يجب توفر كوادر مؤهلة ومدربة، بالإضافة إلى حسن استخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة التي تساعد على الكشف عن الفساد ومتابعة أنشطته بشكل سريع وفعال، ووجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية فعالة تراقب أداء المؤسسات وتضمن المساءلة عن أي تجاوزات أو مخالفات.

إن التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية لتعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الفساد وتبادل المعلومات والخبرات تحقق الاستجابة للشكاوى والملاحظات وتحمي المبلغين عن الفساد، وتعمل على تطوير أساليبها وأدواتها بناءً على أحدث الممارسات في مكافحة الفساد والتي تستخدم تقنيات بازغة. كما إن وجود مؤسسات قوية وكفؤة يساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويقلل من فرص استغلال السلطة والنفوذ في تحقيق مكاسب غير مشروعة. ويتضح من كل ما سبق أن مكافحة الفساد في الوطن العربي عملية شاملة ومعقدة تتطلب تضافر جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز الأطر القانونية والتشريعية. أظهرت الأركان التي تمت مناقشتها - من الشفافية والمساءلة إلى الحوكمة الفعالة والتعليم والتكنولوجيا - دورًا جوهريًا في بناء منظومة فعالة لمحاربة الفساد.

إن تحقيق بيئة نظيفة وخالية من الفساد يتطلب إصلاحات متواصلة ومراقبة مستمرة، إلى جانب التعاون المحلي والعربي والدولي. ومع ذلك، فإن الطريق نحو بيئة خالية من الفساد ليس مفروشًا

بالورود. إذ يجب على الحكومات والمؤسسات تعزيز الالتزام بتنفيذ القوانين بفعالية، وتوفير آليات للإبلاغ والحماية، وتفعيل دور الإعلام والمجتمع المدني. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في التوعية والتعليم سيظل الركيزة الأساسية لتعزيز ثقافة النزاهة والامتثال والحوكمة الرشيدة على المدى البعيد. وفي المستقبل، من الضروري تطوير آليات تقييم دورية لمستوى الفساد وإدارة المخاطر المرتبطة به، كما يجب على المجتمع العربي أن يلعب دورًا أكبر في تعزيز التعاون لمكافحة الفساد العابر للحدود. كما إن تعزيز الشفافية والإفصاح العام سيبقى مفتاح النجاح في الحد من هذه الظاهرة المعقدة.